



أنماط هيكل التمويل في المصارف الخاصة ودورها في تعزيز القدرة التنموية

علي قابوسة*، عقبة ريمي، وفاء رمضان

قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،
جامعة الوادي، الجزائر.

*Email: ali-gaboussa@univ-eloued.dz

الملخص

هدفت الدراسة تشخيص واقع المصارف الخاصة ودورها في تعزيز القدرة التنموية للاقتصاد من خلال التركيز على مصرف السلام- الجزائر كنموذج للدراسة، حيث تم الوقوف على الأداء التمويلي بمختلف أنماطه، وانسجاماً مع أهداف الدراسة تم صياغة الفرضية على نحو يمكن للمصارف الخاصة أن تمارس دوراً واضحاً في تطوير القدرة التنموية في الاقتصاد الجزائري عبر قناة مختلف أنماط هياكلها التمويلية، وقد بينت النتائج من الجانب التشخيصي والتحليلي للبيانات التمويلية أن للمصارف الخاصة تأثيراً إيجابياً على النمو والتنمية الاقتصادية، أما من الجانب القياسي فقد أظهرت نتائج الارتباط بين نمط هيكل التمويل وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية على أن أغلب هياكل التمويلات الممنوحة من قبل المصارف (مصرف السلام- الجزائر) لها علاقة إيجابية مع الناتج المحلي الإجمالي ومع الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، وإلى علاقة عكسية مع معدلات البطالة.

الكلمات المفتاحية: المصارف الخاصة، التمويل، التنمية الاقتصادية، الجزائر.

المقدمة

في الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل أحد المتطلبات الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية، فهو المورد اللازم لتنفيذ أي مشروع اقتصادي وتنميتي، ومن ثم فقد

أصبح توفير وتعداد مصادر تمويل مختلف هذه المشاريع ضرورة ملحة تدفع باتجاه تنفيذها وتنشيطها وتمييزها.

تعتبر المصارف بشكل عام - العمومية منها والخاصة - من أهم المؤسسات المالية التي تضطلع بمهمة توفير وتزويد مختلف هذه المشاريع والنشاطات الاقتصادية بالاحتياجات التمويلية اللازمة، ويبرز هذا من خلال قدرتها على تعبئة المدخرات الوطنية وإعادة توجيهها بشكل كفء نحو مختلف مجالات الاستثمار والاستغلال المطلوبة والمرغوبة. إن هذا الأداء الوظيفي للمصارف الذي يظهر من خلال قناة التمويل أسهم بشكل إيجابي في كثير من اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء في رفع وتيرة معدلات النمو وتنمية القطاعات الإنتاجية.

انطلاقاً من العلاقة الإيجابية بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي، ونظراً لأهمية التمويل المصرفي ودوره الواسع في تنشيط مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية، أصبح من المهم معرفة واختبار العلاقة القائمة بين مختلف أنماط هيكل التمويل المصرفي والتنمية الاقتصادية في إطار المصارف الخاصة بالجزائر؛ إذ إن هذه المصارف لاقت اهتماماً واضحاً من قبل القانون الجزائري منذ صدور قانون النقد والقرض 10-90.

مشكلة الدراسة

تمحورت مشكلة الدراسة حول اختبار دور هياكل وأنماط تمويل المصارف الخاصة في تعزيز القدرة التنموية للاقتصاد، مع التركيز على مصرف السلام - الجزائر كأنموذج للدراسة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تبيان عدة نقاط أهمها:

- تقديم فكرة عن مصرف السلام - الجزائر ومختلف نشاطاته المصرفية.
- تشخيص هيكل التمويلات الممنوحة من قبل مصرف السلام - الجزائر.
- قياس درجة الارتباط بين أنماط هيكل تمويلات المصارف الخاصة وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة

تتبلور أهمية الدراسة في تحليل مدى فعالية مختلف أنماط تمويلات المصارف الخاصة (مصرف السلام - الجزائر) ودورها في تعزيز عملية التنمية الاقتصادية.

الدراسات السابقة ذات الصلة

في حدود استطلاع الباحثين حول موضوع المصارف بشكل عام والمصارف الخاصة بشكل خاص مع بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية، تم حصر أهمها في الآتي:

- دراسة سهام محمد العزاوي وسالم سوادي حمود (2014): سعت هذه الدراسة إلى معرفة دور التمويلات الممنوحة من قبل المصارف الخاصة والحكومية في دعم نشاط المشاريع الصغيرة وتطويرها وخلق فرص العمل، حيث تم اختيار عينة من المشاريع الصغيرة المقترضة من المصارف الحكومية والخاصة بمحافظة بغداد بلغت 80 مشروعاً موزعة على كل مصرف من مصارف العينة (ستة مصارف منها 02 عمومية و04 خاصة)، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة من مجموع قروض وسلف المصارف الحكومية بلغت نسبة متدنية ولا تمثل الدعم المطلوب من هذه المصارف، في حين وجد أن القروض الممنوحة من قبل المصارف الخاصة

والحكومية قد انعكست إيجابياً على عمل المشروع، ومن ثم على تشغيل المشروع وتطويره وتحقيق فرص العمل (العزاوي وحمود، 2014، 255-293).

- دراسة Catalin Emilian HUIDUMAC PETRESCU- Alina

(2015) POP: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير قروض النظام المصرفي الموجهة للقطاع العام والخاص على النمو الاقتصادي في رومانيا للفترة 1990-2014 باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، وتوصلت إلى أن النمو الاقتصادي المسجل خلال تلك الفترة يرجع إلى الأموال الممنوحة من قبل المصارف (Pop and Huidunac, 2015, 229-236).

- دراسة علي كريم محمد كبة (2018): تلخصت فكرة هذه الدراسة في تحليل فاعلية المصرف العقاري باعتباره مصرفاً خاصاً، ومدى إسهامه في إحداث عملية التنمية الاقتصادية، فضلاً عن دراسة مصادر التمويل بشكل عام والتمويل المصرفي بشكل خاص للمدة 2002-2016، وخلصت الدراسة إلى تطابق إشارات المعلومات المقدرة مع منطق النظرية الاقتصادية، وأوضحت أن العلاقة بين إجمالي القروض الممنوحة وإجمالي المستفيدين هي علاقة طردية، كما توصلت الدراسة إلى أن اتساع القطاع المصرفي في العام والخاص انعكس سلباً على أداء المصرف العقاري، وعليه فإن المصرف العقاري لم يرق بدوره في رفع القدرة التنموية للمحافظة (كبة، 2018، 50-62).

- دراسة القرصو وفاء (2019): بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين الائتمانات المصرفية الممنوحة لمختلف القطاعات (عام، خاص، إدارات محلية) والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1998-2017 باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وتوصلت إلى وجود تأثير سلبي لمختلف القروض المصرفية على النمو الاقتصادي، في حين دلّ اختبار السببية لـ Granger على وجود علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى القروض المصرفية (القرصو، 2019، 300-321).

المنهجية: إجراءات الدراسة والأدوات

اعتمدت الدراسة- قصد الإجابة على إشكالياتها وتحقيق أهدافها- على منهجين، المنهج الأول تمثل في المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتحليلها بداية من سنة 2011 إلى غاية سنة 2017، أما المنهج الثاني فتمثل في المنهج الإحصائي بأدواته القياسية التحليلية من أجل قياس إشكالية الدراسة المطروحة.

أما مجتمع وعينة الدراسة فقد تمثلت في الحدود المكانية والزمانية، فالحدود المكانية شملت مصرف السلام-الجزائر، حيث تم الاعتماد على التقارير السنوية للمصرف في جمع البيانات المتعلقة بمعالجة إشكالية الدراسة، أما الحدود الزمانية فقد حصرت في المدة الممتدة من 2011-2017م ؛ حيث تم على مستواها تحليل بيانات أنماط هيكل التمويل لمصرف السلام- الجزائر فضلاً عن تحليل علاقة الارتباط بين بيانات أنماط هيكل التمويل وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية.

الإطار النظري

1.المصارف الخاصة والتنمية الاقتصادية: الإطار النظري

1.1.المصارف الخاصة

1.1.1.التعريف- الأنواع - الخصائص

تعرف المصارف الخاصة على أنها مؤسسات مالية ومصرفية ذات رؤوس أموال خاصة، تتخذ صفة شركات مساهمة ومؤسسات تعاونية أو غيرها من الأشكال القانونية (شيحة، 1999، 92). متخصصة في تقديم العمليات المصرفية التي تخدم نوعاً معيناً ومحددًا من النشاط الاقتصادي (حسين، 2003، 231)، وبمعنى آخر إنها مصارف تقوم على تنمية قطاع معين من القطاعات الاقتصادية القومية من خلال تقديم التمويلات اللازمة لإقامة

مشاريعها المختلفة فضلاً عن تقديم المشورة والخبرة الاقتصادية والفنية لها خاصة فيما تعلق بالتخطيط المسبق لقيام المشاريع.

من أهم أنواع المصارف الخاصة نذكر:

■ **المصارف الاستثمارية:** وهي تقوم بتوظيف أموالها في المشروعات التجارية والصناعية لأجل طويل والاشتراك في إنشاء شركات وإقراضها لمدة طويلة (الصيرفي، 2007، 26).

■ **المصارف الصناعية:** وتهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة إلى المنشآت الصناعية لفترات متوسطة وطويلة الأجل، كما تسهم في إنشاء الشركات الصناعية (عبدالله والطراد، 2006، 23).

■ **المصارف الزراعية:** وتقوم بتقديم الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية للقطاع الزراعي سواء الأفراد أو المؤسسات الزراعية شقير (أخرون، 2000، 23).

■ **المصارف العقارية:** وتقدم التسهيلات والخدمات المصرفية سواء للأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات التعاونية السكنية لمساعدتها في إنشاء العقارات (القادر، 2010، 48).

إن أهم ما يميز المصارف الخاصة على المصارف التجارية هو أنها لا تعتمد في مواردها المالية على إيداعات الأفراد، وإنما تعتمد على مواردها الذاتية وما تصدره من سندات تستحق الدفع بعد آجال طويلة، أو الاقتراض من المصارف التجارية أو البنك المركزي أو الدولة (حنفي، 1997، 97)، من أجل منح التسهيلات للقطاعات الاقتصادية متمثلة في القطاع الصناعي، الزراعي والعقاري من خلال مختلف أنماط التمويل.

في الجزائر، سمح القانون المتعلق بالنقد والقروض 10-90 بظهور مجموعة من المصارف الخاصة سواء كانت ذات رأس مال خاص بحت أو مختلط.

وفيما يلي ذكر هذه المصارف (الخاصة-المختلطة) الناشطة في الجزائر لسنة 2018:

بنك البركة الجزائري، المؤسسة المصرفية العربية الجزائرية ((BANK ABC،
NATIXIS ALGERIE-SOCIETE GENERALE ALGERIE ARAB، CITIBANK N.A. ALGERIA (Succursale de banque)
BNP، BANK PLC ALGERIA (Succursale de banque)
(TRUST BANK ALGERIA (TBA، PARIBAS EL DJAZAIR،
بنك الخليج الجزائر، بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر،
EL-DJAZAIR FRANSABANK، بنك التسليف الفلاحي والاستثمار
للشركات الجزائر، بنك السلام الجزائر، H.S.B.C. ALGERIA (Succursale de banque)
(الجزائرية، 2018، 27).

2.1. أنماط هيكل التمويل في المصارف: تتعدد أنماط هيكل التمويل في المصارف وذلك حسب الغرض أو حسب الوظيفة المطلوبة:

1.2.1. التمويل المصرفي حسب النشاط الاقتصادي: ويصنف إلى: تمويل استثماري وتمويل تجاري وتمويل استهلاكي، فالأول المقصود به تمويل يمنح للمشاريع والمؤسسات الإنتاجية قصد توفير مستلزمات الاستثمار، أما الثاني فالمراد به تمويل يقدم لغرض استخدامه في تمويل النفقات الجارية للمشروعات، في حين ينظر للتمويل الثالث على أنه تمويل يمنح في العادة إلى الأفراد لتمويل مختلف عملياتهم الاستهلاكية من السلع والخدمات لاسيما السلع المعمرة (المطلب، 114-116).

2.2.1. التمويل المصرفي حسب المدة الزمنية: ويصنف إلى: تمويل قصير الأجل، تمويل متوسط الأجل وتمويل طويل الأجل، فالأول مدته أقل من سنة والثاني تتراوح ما بين سنة إلى خمس سنوات لغرض تمويل الأنشطة الاستثمارية، أما التمويل الثالث فمدته تتجاوز الخمس سنوات وقد تصل حتى إلى عشرين سنة، يمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية (شيحة، 1985، 452).

3.2.1. التمويل المصرفي حسب نوع الضمان: ويصنف إلى: تمويلات مضمونة وغير مضمونة، فالأولى تكون مضمونة في شكل عيني (بضائع، أوراق مالية... إلخ) أو في شكل شخصي (مكانة المركز المالي للعميل)، أما التمويلات غير المضمونة فتكتفي فقط بوعدها المقترض بدفع قيمة التمويل الممنوح له (المطلب، 116-117).

4.2.1. التمويل المصرفي حسب الجهة الطالبة له: ويصنف إلى: تمويل موجه للقطاع العام كالحكومة والمؤسسات الرسمية، وتمويل موجه إلى القطاع الخاص كالأفراد والهيئات والشركات الخاصة غير الحكومية (عكاوي، 2013، 9).

2. التنمية الاقتصادية

1.2. تعريف التنمية الاقتصادية: تعرف التنمية الاقتصادية على أنها عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن (شعباني، 1997، صفحة 50)، أو هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفير تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها (العقاد، 1980، صفحة 82)، كما ينظر إليها على أنها "العملية المرسومة بتقدم المجتمع كله اجتماعياً واقتصادياً، والمعتمدة على أكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي وشركائه" (قانة، 2012، صفحة 07).

2.2. مؤشرات ومتطلبات التنمية الاقتصادية: تعتمد عملية التنمية الاقتصادية على مجموعة من العناصر أهمها: (القريشي، 2007، الصفحات 135-134).

1.2.2. تراكم رأس المال: يمثل هذا المؤشر عنصراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية، فتحقيقه يتم من خلال عملية الاستثمار التي تستلزم توفير حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، حيث يتم من خلال هذه الأخيرة وغيرها من التمويلات المحلية والخارجية وكذا المساعدات الأجنبية توفير الموارد لغرض الاستثمار بدل توجيهه لغرض الاستهلاك.

2.2.2. المورد البشري: يعد المورد البشري مصدراً فعالاً في العملية التنموية من خلال جملة القدرات الفكرية والعلمية والجسمية التي يتمتع بها ويستخدمها في بناء وتكوين العملية الإنتاجية.

3.2.2. الموارد الطبيعية: يعكس توافر الموارد الطبيعية قاعدة التنمية خاصة في مراحلها الأولى، فكلما حظيت هذه الموارد بالاستغلال الأمثل كان ذلك حافزاً وعاملاً مسانداً في إحداث نمو وتنمية اقتصاديين.

4.2.2. التكنولوجيا والمعرفة: تعرف التكنولوجيا على أنها الجهد المنظم والرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية وكذلك المعرفة التي تهدف إلى التوصل إلى أساليب جديدة تكون أفضل للمجتمع، وعليه فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم تكنولوجي ومعرفي.

3. دور المصارف في التنمية الاقتصادية

تسهم المصارف بشكل كبير ومؤثر في الاقتصاد الوطني؛ فهي تعد المؤسسات المالية التي تقوم بدور جد كبير في توفير السيولة النقدية اللازمة لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية في جميع المجالات وتحتل المؤسسات المصرفية مكانة كبيرة في الاقتصاديات المعاصرة فهي تمثل إحدى المؤسسات المؤثرة بشكل مباشر في كلتا السياستين المالية والنقدية لأي اقتصاد، وهذا من خلال المعاملات المالية والنقدية وبشكل خاص في مجال التمويل الداخلي والخارجي، أضف إلى ذلك فإن المؤسسات المصرفية تقوم بدور الوساطة بين المقرضين والمقترضين المستثمرين؛ فهي بذلك تقوم باقتراض الأموال من المقرضين كالحسابات الجارية والودائع مقابل فائدة وإعطائها للمستثمرين إما في شكل قروض أو من خلال المشاركة في رؤوس أموال المشاريع الاستثمارية (كبة، 2018، صفحة 56).

النتائج والمناقشة

تحليل انعكاس نمط هيكل التمويل في تعزيز القدرة التنموية في الجزائر

(دراسة حالة مصرف السلام - الجزائر)

1. الإطار المفاهيمي حول مصرف السلام في الجزائر

1.1. تعريف مصرف السلام الجزائري

يعتبر مصرف السلام الجزائري بنكاً شمولياً يعمل طبقاً للقوانين الجزائرية، ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، تم إنشاؤه بتعاون جزائري إماراتي، حيث أسس بتاريخ 08 جوان 2006م، وتم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ سبتمبر 2008م بنكاً تجارياً برأس مال قدره 7.2 مليار دينار جزائري، ليبدأ مزاولته نشاطه مستهدفاً تقديم مجموعة من الخدمات البنكية المبتكرة بتاريخ 20 أكتوبر 2008م، وفي سنة 2009م تم رفع رأس مال البنك إلى 10 مليارات دينار جزائري.

يضم بنك السلام الجزائري اثني عشر (12) فرعاً على مستوى التراب الجزائري تمثلت في: فرع دالي إبراهيم - فرع باب الزوار - فرع القبة - فرع البليدة - فرع وهران - فرع قسنطينة - فرع ورقلة - فرع حسيبة (الجزائر الوسطى) - فرع سيدي يحيى (حيدرة) - فرع أدرار - فرع بسكرة - فرع باتنة. كما يمكن الإشارة إلى أن هناك ثلاثة فروع أخرى في طور التهيئة في كل من ولاية عنابة، عين وسارة، المسيلة.

يعمل بنك السلام الجزائري وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، وهذا من خلال تقديمه لخدمات مصرفية عصرية تتوافق مع المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري قصد تلبية حاجات السوق، المتعاملين والمستثمرين، حيث تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد. (www.asalamalgeria.com).

2.1. الخدمات والمنتجات المصرفية لمصرف السلام الجزائري

يقدم مصرف السلام الجزائري مجموعة متنوعة من الخدمات المعاصرة نوجزها في النقاط الآتية: (www.asalamalgeria.com).

1.2.1. عمليات التمويل: يعمل مصرف السلام الجزائري في تمويل المشاريع الاستثمارية، وكافة احتياجات المستثمرين في مجال الاستغلال والاستهلاك وفق صيغ تمويلية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية منها: المشاركة، المضاربة، الإجارة، المربحة، الاستصناع، السلم، البيع بالتقسيط، والبيع الآجل....إلخ

2.2.1. التجارة الخارجية: يضمن بنك السلام الجزائري تنفيذ التعاملات التجارية الدولية دون تأخير من خلال خدمات سريعة وفعالة من وسائل الدفع على المستوى الدولي، مثل: العمليات المستندية، التعهدات وخطابات الضمان المصرفية.

3.2.1. الاستثمار والادخار: سايرت الخدمات المصرفية المقدمة من قبل مصرف السلام الجزائري معايير مصرفية معاصرة وتقنيات عالمية مبتكرة، من بين هاته الخدمات نذكر: خدمة تحويل الأموال عن طريق الدفع الآلي، خدمة موبايل بنكنغ، خدمة ماييل سويفت "سويفتي"، بطاقة الدفع الإلكترونية "آمنة"، بطاقة السلام فيزا الدولية، خدمة الدفع عبر الإنترنت E-Amina، ماكينات الدفع الآلي، ماكينات الصراف الآلي، ويمكن إظهار أهم نشاطات مصرف السلام الجزائري من خلال الجدول الآتي:

الجدول 1: قراءة ملخصة حول أهم نشاطات مصرف السلام، الجزائر خلال سنتي 2016-2017م

نسبة النمو	2017	2016	نوع النشاط	
%85	44154.661 مليون دج	23837.349 مليون دج	مستوى ودائع المؤسسات الخاصة	النشاط التجاري
			مستوى ودائع الأفراد	
%40	42408.890 مليون دج	30304.461 مليون دج	تمويل المؤسسات	النشاط التمويلي
			تمويل الأفراد	
%829	5030.143 مليون دج	541.526 مليون دج	1979 عملية بقيمة 61 مليار دج (559 مليون دولار)	نشاط التجارة الخارجية
			1959 عملية بقيمة 55 مليار دج (480 مليون دولار)	
-	-	-	نتائج النشاط التسويقي	
-	-	-	الخدمات الإلكترونية	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات التقرير السنوي لمصرف السلام - الجزائر، 2017م.

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

- بالنسبة للنشاط التجاري: سجلت ودائع العملاء (أفراد + مؤسسات خاصة) ارتفاعاً ملحوظاً في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 وذلك بنسبة نمو قدرت بـ 84.70%، نتيجة إلى ما يلي: (التقرير السنوي لمصرف السلام - الجزائر، 2017، صفحة 09).

- استقطاب متعاملين جدد وتوطين عملياتهم الجارية بالمصرف؛ حيث تم فتح 1005 حساب جديد سنة 2017م، وبهذا فإن الحسابات الجارية من إجمالي الودائع ارتفعت من 102 مليون دولار سنة 2016 إلى 171 مليون دولار سنة 2017م وبنسبة نمو قدرت بـ 67.65%، كما تم فتح أكثر من 4000 حساب جديد للأفراد، ويرجع نمو مستوى الودائع أيضاً إلى ارتفاع حسابات الاستثمار والادخار التي مثلت 25% من إجمالي الودائع حيث انتقلت هذه الحسابات من 35 مليون دولار سنة 2016 إلى 52 مليون دولار سنة 2017م أي بنسبة نمو

قدّرت بـ 50% وهذا نتيجة لتعزيز سمعة المصرف في السوق وعرضه لأفضل الخدمات ففي سنة 2017م تم فتح 1850 حساب ادخار جديد.

■ **بالنسبة للنشاط التمويلي:** عرف مستوى التمويل الممنوح سواء للمؤسسات أو الأفراد نمواً واضحاً حيث انتقلت من 30845.987 مليون دج سنة 2016 إلى 47439.033 مليون د.ج. سنة 2017م أي بزيادة قدرت بـ 16593.046 مليون د.ج. وبنسبة نمو وصلت إلى 53.79%، وفي سياق التمويلات يمكن أن نشير إلى أن نشاط الاعتماد الإيجاري خلال سنة 2017 عرف تطوراً مهماً فقد ارتفعت التمويلات في هذا الإطار من 23 مليون دولار سنة 2016م إلى 70 مليون دولار مسجلة بذلك نسبة نمو تفوق 204%، كما عرف التمويل الاستهلاكي كذلك طفرة نوعية في نشاط المصرف لسنة 2017م ابتداء من شهر سبتمبر مع تزايد وتيرة تركيب السيارات حيث بلغت قيمة التمويلات الممنوحة 05 مليارات دينار جزائري قسمت بين تمويل السيارات بقيمة 3.5 مليار دينار جزائري (2161 ملف)، وفي صدد تمويل السيارات قام مصرف السلام بتوقيع أربع (04) اتفاقيات مع الموزعين المحليين للسيارات المركبة محلياً، أما نمط التمويل العقاري "دار السلام" فقد بلغ 1.5 مليار دج (التقرير السنوي لمصرف السلام-الجزائر، 2017، ص 10-11).

■ **بالنسبة للنشاط التسويقي:** من الناحية التسويقية إضافة لما طرح ضمن الجدول أعلاه فقد تم تطوير عدة منتجات خلال سنة 2017 منها:- بطاقة "أمنيّتي" للادخار والسحب والدفع.- منتج "ليزمد" الخاص بالإيجار لمهني الصحة.- منتج "دار السلام" للسكنات الترقية العمومية وللتهيئة بدون رهن عقاري.- بطاقات فيزا "السلام فيزا" للسحب والدفع الدولي. - منتج "السلام سمارت بنكنغ" للاطلاع على الرصيد عبر الهاتف النقال.

2. قراءة تحليلية في توزيع هيكل التمويل لمصرف السلام الجزائري للفترة 2011-2017م

1.2. توزيع نمط تمويل مصرف السلام - الجزائر حسب الشكل

تعددت التمويلات الممنوحة من قبل مصرف السلام-الجزائر بين تمويلات الاستغلال، الاستثمار والتمويلات العقارية للأفراد فضلا عن دخول وتبني تمويلات أخرى جديدة تدخل في إطار نشاط الاعتماد الإيجاري والاستهلاكي للأفراد.

الجدول 2: توزيع تمويلات مصرف السلام، الجزائر حسب الشكل للفترة 2011-2017م

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

البند	تمويل الاستغلال	تمويل الاستثمار	إجارة أصول منقولة	إجارة عقارية للمؤسسات	حسابات جارية مدينة	تمويل عقاري للأفراد	تمويل استهلاكي للأفراد	المجموع
2011	10860.60	2940.804	-	-	39.853	64.556	-	13905.813
2012	14793.726	5732.139	-	-	94.092	75.204	-	20695.161
2013	19696.91	7104.262	-	-	1551.461	421.613	-	28774.246
2014	15066.234	8649.378	-	-	80.515	143.348	-	23939.475
2015	16567.805	6430.485	-	-	39.956	92.031	-	23130.277
2016	20169.054	7866.447	822.162	1383.005	63.793	494.700	46.826	30845.987
2017	27143.656	8171.368	3911.926	3154.795	27.145	1376.376	3653.767	47439.033

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات التقارير السنوية لمصرف السلام -الجزائر للفترة (2012 - 2017)م.

من بيانات الجدول أعلاه يمكن استنتاج الملاحظات الآتية:

♦ اتخذ مسار إجمالي التمويلات مساراً تصاعدياً خلال مدة البحث؛ حيث شهدت تطوراً كمياً انتقلت من (139005.813 مليون د.ج.: سنة 2011) إلى (47439.033 مليون د.ج.: سنة 2017) أي بزيادة قدرت بـ 33533.22 مليون د.ج. وبنسبة نمو بلغت إلى 241.14%.

♦ عرف نشاط التمويل في مصرف السلام-الجزائر استحداث أو ممارسة تمويلات جديدة (إجارة أصول منقولة - إجارة عقارات للمؤسسات- تمويل استهلاكي للأفراد) دخلت حيز التنفيذ في سنة 2016 محققة نسبة نمو وصلت إلى 375.81%، 128.11%، 7702.86%.

♦ أما بقية أنماط التمويلات الأخرى فقد شهدت هي الأخرى نمواً ملحوظاً خلال فترة البحث، فقد سُجلت نسبة نمو تمويل الاستغلال 149.93%، تمويل الاستثمار 177.86 %، والتمويل العقاري للأفراد 2032.07%.

2.2. توزيع نمط تمويل مصرف السلام، الجزائر حسب المتعامل الاقتصادي

يمكن تبويب النشاط التمويلي من حيث المتعامل الاقتصادي إلى تمويلات ممنوحة للمؤسسات الخاصة وتمويلات ممنوحة للأفراد وفق الجدول الآتي:

الجدول 3: توزيع تمويلات مصرف السلام، الجزائر حسب المتعامل الاقتصادي

للفترة 2011-2017م

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

المتعامل الاقتصادي	تمويل المؤسسات خ *	الأهمية النسبية %	تمويل الأفراد	الأهمية النسبية %	مجموع التمويلات
2011	13841.257	99.54	64.556	0.46	13905.813
2012	20619.957	99.64	75.204	0.36	20695.161
2013	28352.633	98.53	421.613	1.47	28774.246
2014	23796.127	99.40	143.348	0.60	23939.475
2015	23038.246	99.60	92.031	0.40	23130.277
2016	30304.461	98.24	541.526	1.76	30845.987
2017	42408.890	89.40	5030.143	10.60	47439.033

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات التقارير السنوية لمصرف السلام -الجزائر للفترة (2012 - 2017)،

ملاحظة: *: تمويل المؤسسات الخاصة.

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول أعلاه أمكن الخروج بالملحوظتين

الآتيتين:

♦ اتخذ اتجاه حركة كل من التمويلات الممنوحة للمؤسسات الخاصة والأفراد على حد سواء خلال فترة البحث اتجاهاً تصاعدياً محققةً الأولى نسبة نمو وصلت إلى 206.39% والثانية 7691.91%.

♦ شهدت الأهمية النسبية كذلك لكلا التمويلين تطوراً واضحاً خاصةً بالنسبة للتمويل الممنوح للمؤسسات الخاصة التي تجاوزت نسبة 89% على مدار مدة البحث وهو ما يدل على دور المصرف في دعم نشاط المؤسسات الخاصة.

3.2. توزيع نمط تمويل مصرف السلام، الجزائر حسب الأجل

تتوزع التمويلات الممنوحة من قبل مصرف السلام -الجزائر من حيث الأجل إلى قصيرة ومتوسطة وكذا طويلة الأجل كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول 4: توزيع تمويلات مصرف السلام، الجزائر حسب الأجل للفترة 2011-2017م

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

البنود	تمويل ق الأجل *	الأهمية النسبية %	تمويل م الأجل **	الأهمية النسبية %	تمويل ط الأجل ***	الأهمية النسبية %	المجموع
2011	10079.821	72.49	2174.27	15.64	351.722	2.53	13905.813
2012	15267.821	73.77	2318.294	11.20	3109.046	15.02	20695.161
2013	22741.623	95	5314.066	18.47	718.557	2.50	28774.246
2014	17365.533	72.54	6187.963	25.85	385.979	1.61	23939.475
2015	18161.646	78.52	4742.416	20.50	226.215	0.98	23130.277
2016	22508.780	72.97	7314.933	23.71	1022.274	3.31	30845.987
2017	31481.916	66.36	14774.598	31.14	1182.519	2.49	47439.033

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات التقارير السنوية لمصرف السلام -الجزائر للفترة (2012 - 2017).

ملاحظة: * : تمويل قصير الأجل وهو أقل من سنة، * * : تمويل متوسط الأجل وهو ما بين سنة إلى 5 سنوات،

* * * : تمويل طويل الأجل وهو أكثر من 5 سنوات.

أشارت قراءة بيانات الجدول أعلاه إلى استنتاج النقاط التالية:

♦ زيادة التوسع في منح تمويل ذات الأجل المتوسط على حساب التمويلات الأخرى (القصيرة والطويلة) حيث إنه سجل خلال مدة البحث نسبة نمو قدرت بـ 579.52% أكبر من نسبة نمو التمويل القصير 212.33% والطويل 236.21%.

♦ كما أن الأهمية النسبية للتمويل في الأجل القصير شهدت تطوراً ملحوظاً تجاوزت 66% مقارنة بالأهمية النسبية للتمويل في الأجل المتوسط والطويل على حد سواء.

من خلال ما رصد حول أنماط التمويل بالنسبة لمصرف السلام -الجزائر يمكن القول أن جميع التمويلات بأشكالها عرفت حركة صعودية تكشف عن مدى تطور النشاط التمويلي للمصرف من جهة، وعن مدى الثقة التي يتمتع بها ذات المصرف من قبل الجمهور.

3. دور تمويل مصرف السلام الجزائري على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية للفترة 2011-2017م

سيتم ضمن هذه الفقرة تناول تحليل مدى إسهام التمويلات الممنوحة من قبل مصرف السلام -الجزائر في تعزيز القدرة التنموية من خلال التعرض إلى تحليل المؤشرات التالية:

- ❖ مؤشر نسبة إسهام المصارف الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- ❖ مؤشر نسبة تمويلات المصارف الخاصة للمؤسسات الخاصة إلى إجمالي التمويلات.

1.3. نسبة إجمالي تمويلات مصرف السلام، الجزائر إلى الناتج المحلي الإجمالي

لبيان أثر إجمالي التمويلات الممنوحة على الواقع الاقتصادي الجزائري، يتوجب بيان نسبة إجمالي التمويلات الممنوحة من قبل مصرف السلام -الجزائر إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

الجدول 5: نسب إسهام مصرف السلام، الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2011-2017م
الوحدة: القيمة (مليون دج) - النسبة (%)

السنوات	Crédit	GDP	Crédit/GDP	GDPNP	Credit/GDPNP
2011	13905.813	5049950	0.28	8429500	0.16
2012	20695.161	5220370	0.40	9501600	0.22
2013	28774.246	5364850	0.54	10440000	0.28
2014	23939.475	5568130	0.43	11328700	0.21
2015	23130.277	5777690	0.40	12214100	0.19
2016	30845.987	5968350	0.52	13042100	0.24
2017	47439.033	6069810	0.78	13862700	0.34

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: - معطيات التقارير السنوية لمصرف السلام -الجزائر خلال الفترة (2012 - 2017)
بالنسبة لـ Crédit - قاعدة بيانات البنك الدولي بالنسبة لـ GDP - البيانات الإحصائية لبنك الجزائر بالنسبة لـ GDPNP.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة إجمالي تمويل مصرف السلام -الجزائر إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث لم تتجاوز 01%، ولكن

على العموم شهدت هذه النسبة منحنى متزايد حيث كانت أعلى سنة مسجلة سنة 2017م بـ 0.78% ، أما أدنى نسبة سُجلت سنة 2011م فكانت بـ 0.28%، أما بالنسبة لنسبة إجمالي تمويل ذات المصرف إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات خلال مدة البحث فهي الأخرى لم تتجاوز 01%؛ فقد سجلت أعلى نسبة سنة 2017 بـ 0.34% وأدنى نسبة سنة 2011 بـ 0.16%، أيضا ما تم مشاهدته خلال تتبع مسار تطور النسبتين المذكورتين تنذبهما خلال سنتي 2014 و2015م ويرجع ذلك إلى انخفاض حجم التمويل الممنوح المقدر بـ 809.198 مليون دج نتيجة "للإجراءات المتخذة من طرف السلطات والهادفة إلى تقليص حجم الاستيراد لتشجيع الاقتصاد الوطني". (التقرير السنوي لمصرف السلام-الجزائر ، 2015، صفحة 07) وكذا نتيجة لأزمة انخفاض أسعار النفط التي أدت إلى تقليص إيرادات الميزانية مما أثر سلباً على حجم الإنفاق الحكومي ومناخ الأعمال من جهة خلق بيئة مليئة بالتحديات في سبيل التقليص من ميزانية الدولة لقطاع النفط من جهة أخرى ما دفع الحكومة لانتهاج سياسة تهدف إلى تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل فجميع ما ذكر تعد عوامل أثرت على نشاط المصرف.

كما سبق وأشرنا إلى أن نسبة إسهام التمويلات المصرفية لمصرف السلام- الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات على حد سواء لم تتجاوز 01%، وبوصف مصرف السلام - الجزائر مصرفاً خاصاً من بين مجموعة من المصارف الخاصة والموجودة في الجزائر التي يبلغ عددها 14 مصرفاً فإن نسبة إسهام تمويلات المصارف الخاصة مجتمعةً في الناتج المحلي الإجمالي بنوعيه ستتجاوز حتماً 01%، ففي هذا الصدد، وبما أن عدد المصارف الخاصة في الجزائر عددها 14 مصرفاً، ولو افترضنا أن إسهام كل مصرف في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2017م هو 0.78% وأن إسهام كل مصرف لذات السنة في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات 0.34% سنحصل على النسبة 10.92% كنسبة مساهمة لجميع المصارف الخاصة مجتمعةً في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى

النسبة 4.76% كنسبة مساهمة لجميع ذات المصارف مجتمعةً في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.

2.3. نسبة تمويل مصرف السلام، الجزائر للمؤسسات الخاصة إلى إجمالي التمويلات

تعكس التمويلات الممنوحة للمؤسسات الخاصة كنسبة من إجمالي التمويلات إلى مدى كفاءة المصرف من جهة، وإلى مدى إسهام هذه المؤسسات في تكوين الناتج المحلي وزيادة التوظيف... إلخ باعتبارها مؤسسات استثمارية، ولقصد الكشف عن هذا نستعين ببيانات الجدول الآتي:

الجدول 6: تطور التمويلات الممنوحة للمؤسسات الخاصة من إجمالي التمويلات للفترة

2011-2017م

الوحدة: القيمة (مليون د.ج.) - النسبة (%)

المتعامل الاقتصادي	تمويل المؤسسات خ *	إجمالي التمويل	ن. ت. م. خ / إجمالي التمويل
2011	13841.257	13905.813	99.54
2012	20619.957	20695.161	99.64
2013	28352.633	28774.246	98.53
2014	23796.127	23939.475	99.40
2015	23038.246	23130.277	99.60
2016	30304.461	30845.987	98.24
2017	42408.890	47439.033	89.40

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات التقارير السنوية لمصرف السلام - الجزائر خلال الفترة (2012 - 2017).

يعد تمويل المؤسسات الخاصة مكسبًا بالنسبة للاقتصاد الوطني، وهذا من خلال مدى إسهام هذه المؤسسات في زيادة الناتج المحلي من جهة، وزيادة في توفير فرص العمل والتوظيف من جهة أخرى، إذ يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن التمويلات الممنوحة للمؤسسات الخاصة كنسبة من إجمالي التمويلات عرفت منحى متزايدًا تجاوزت 89% وهي نسبة عالية تعكس بالنسبة للمصرف مدى كفاءته في توزيعه للتمويلات، وبالنسبة للاقتصاد مدى إسهامها في زيادة الناتج بشكل خاص، وبالنسبة للأفراد مدى قدرتها على توفير فرص التوظيف.

3.3. دور مصرف السلام، الجزائر في زيادة فرص العمل

إن زيادة قوة النشاطات المالية والخدماتية من حيث التميز والابتكار لمصرف السلام- الجزائر، وكذا الثقة التي يتمتع بها المصرف من قبل الجمهور أسهمت في توسيع دائرة فروعه على مستوى الوطن الأمر الذي نتج عنه خلق مناصب عمل جديدة، والإسهام -ولو باليسير- في الحد من حجم البطالة.

الجدول 7: مسار التوظيف لمصرف السلام، الجزائر للفترة 2011-2017م

السنوات	الموظفين الجدد	إجمالي الموظفين
2011	-	120
2012	49	169
2013	34	203
2014	35	218
2015	30	228
2016	45	272
2017	70	325

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات التقارير السنوية لمصرف السلام -الجزائر للفترة (2012-2017).

تُشير معطيات الجدول أعلاه إلى أن عدد الموظفين التابعين لمصرف السلام- الجزائر قد انتقل من 120 موظفًا لسنة 2011 إلى 325 موظفًا سنة 2017 أي بزيادة قدر بـ 205 موظفين جدد. أيضا يمكن أن نشير إلى أن التوسع في زيادة فروع مصرف السلام- الجزائر سيفضي إلى خلق مزايا اقتصادية منها زيادة في حجم التوظيف، وزيادة في منح التمويلات بمختلف أشكالها إلى مختلف المؤسسات ذات الطابع الخاص والإنتاجي، فزيادة حجم التمويل الممنوح سيمكّن المؤسسات المستفيدة من توسيع قاعدة إنتاجها، وهذا التوسع في الإنتاج سيتطلب استقطاب اليد العاملة بمعنى زيادة حجم التوظيف، وتقليص حجم البطالة وزيادة تكوين الناتج مع زيادة في مصادر الدخل، وهذا فقط من جانب مصرف واحد ألا وهو مصرف السلام- الجزائر فما بالك بـ 14 مصرفا خاصاً له نفس الاستراتيجية التنموية نحو زيادة الفروع التابعة للمصرف وزيادة توظيف اليد العاملة، وكذا زيادة منح التمويلات نحو مختلف الوحدات الاقتصادية.

4. تحليل مصفوفة الارتباط لأنماط هيكل التمويل لمصرف السلام الجزائر مع بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية للفترة 2011-2017م

ضمن هذا الجزء من البحث سيتم حساب مصفوفة الارتباط بالاعتماد على معامل بيرسون للارتباط لمعطيات الدراسة الخاصة بأنماط هيكل التمويل في مصرف السلام -الجزائر المؤثرة على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي - الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات - البطالة)، ثم مناقشة النتائج وتفسيرها لكل نمط من أنماط التمويل وعلاقته بمؤشرات التنمية الاقتصادية المختارة. يحسب معامل الارتباط لبيرسون للارتباط وفق العلاقة الآتية:

$$r = \frac{\sum (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{\sqrt{\sum (x_i - \bar{x})^2} \sqrt{\sum (y_i - \bar{y})^2}}$$

1.4. تطبيق مصفوفة الارتباط لأنماط هيكل التمويل لمصرف السلام - الجزائر مع الناتج المحلي الإجمالي

قصد تحديد درجة ارتباط نمط التمويلات الممنوحة من قبل مصرف السلام - الجزائر مع الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن معرفة نوع العلاقة التي تربطهما سنقوم بتحليل الارتباط (سنكتفي فقط بتحليل علاقة التمويلات بالناتج المحلي الإجمالي) كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول 8: مصفوفة الارتباط لأنماط هيكل التمويل مع الناتج المحلي الإجمالي

LTF	MTF	STF	FP	CF	INVF	EXF	GDP	Variables
-	-	-	-	-	-	-	1	GDP
-	-	-	-	-	-	1	0.8023	EXF
-	-	-	-	-	1	0.6802	0.7482	INVF
-	-	-	-	1	0.7410	0.9917	0.8222	CF
-	-	-	1	0.8511	0.3827	0.8442	0.6115	FP
-	-	1	0.8194	0.9938	0.7359	0.9951	0.8071	STF
-	1	0.9208	0.9251	0.9481	0.6610	0.9202	0.8206	MTF
1	-0.1021	0.0214	0.0707	0.0486	-0.0354	0.0647	-0.1749	LTF

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات 9 EVIEWS. ملحوظة: GDP الناتج المحلي الإجمالي - EXF تمويل الاستغلال - INVF تمويل الاستثمار - CF: تمويل للمؤسسات الخاصة - FP تمويل للأفراد - STF تمويل قصير الأجل - MTF تمويل متوسط الأجل - LTF تمويل طويل الأجل.

نستنتج من مصفوفة الترابط الموضحة في الجدول أعلاه أن أغلب أنماط هيكل التمويلات الممنوحة من قبل مصرف السلام- الجزائر ترتبط بعلاقة قوية وطردية مع الناتج المحلي الإجمالي التي تجاوزت عتبة 74%، حيث سُجلت أقوى علاقة بين التمويلات الممنوحة للمؤسسات الخاصة والناتج المحلي الإجمالي بنسبة 82.22%، من ذات مصفوفة الارتباط أعلاه كذلك نلاحظ وجود علاقة عكسية وضعيفة تجاوزت عتبة 17% بين التمويلات الممنوحة ذات الأجل الطويل والناتج المحلي الإجمالي.

2.4. تطبيق مصفوفة الارتباط لأنماط هيكل التمويل لمصرف السلام- الجزائر مع الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات

قصد تحديد درجة ارتباط، وكذا نوع العلاقة بين نمط التمويلات الممنوحة من قبل مصرف السلام- الجزائر والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات سنقوم بتحليل الارتباط (سنكتفي فقط بتحليل علاقة التمويلات بالناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات) كما يبينه الجدول الآتي:

الجدول 9: مصفوفة الارتباط لأنماط هيكل التمويل مع الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات

LTF	MTF	STF	FP	CF	INVF	EXF	GDPNP	Variables
	-	-	-	-	-	-	1	GDPNP
-	-	-	-	-	-	1	0.8329	EXF
-	-	-	-	-	1	0.6802	0.7861	INVF
-	-	-	-	1	0.7410	0.9917	0.8537	CF
-	-	-	1	0.8511	0.3827	0.8442	0.6338	FP
-	-	1	0.8194	0.9938	0.7359	0.9951	0.8422	STF
-	1	0.9208	0.9251	0.9481	0.6610	0.9202	0.8429	MTF
1	-0.1021	0.0214	0.0707	0.0486	-0.0354	0.0647	-0.1643	LTF

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات 9 EViews ملحوظة: GDPNP الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.

من خلال نتائج مصفوفة الارتباط أعلاه يتبين وجود علاقة قوية وطردية بين أغلب التمويلات الممنوحة من طرف مصرف السلام- الجزائر والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، حيث نجد أقوى علاقة طردية جمعت

بين التمويلات الممنوحة للمؤسسات الخاصة والناجح المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بنسبة 85.37% أما أضعف علاقة فقد جُمعت بين التمويلات الممنوحة ذات الأجل الطويل والناجح المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بنسبة (16.43%-).

3.4. تطبيق مصفوفة الارتباط لأنماط هيكل التمويل لمصرف السلام- الجزائر مع معدلات البطالة

من أجل تحديد عن درجة الارتباط وكذا نوع العلاقة القائمة بين نمط التمويلات الممنوحة من قبل مصرف السلام- الجزائر ومعدلات البطالة سنقوم بتحليل الارتباط (سنكتفي فقط بتحليل علاقة التمويلات بمعدلات البطالة) كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول 10: مصفوفة الارتباط لأنماط هيكل التمويل

مع معدلات البطالة

FP	LTF	MTF	STF	CF	UNE	Variables
-	-	-	-	-	1	UNE
-	-	-	-	1	-0.0913	CF
-	-	-	1	0.9938	-0.1182	STF
-	-	1	-0.1021	0.9481	-0.1614	MTF
-	1	-0.1021	0.0214	0.0486	0.3036	LTF
1	0.0707	0.9251	0.8194	0.8511	-0.3150	FP

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على 9 EViews، ملحوظة: UNE معدل البطالة.

من مصفوفة الترابط الموضحة في الجدول أعلاه نستنتج أن أغلب أشكال التمويل الممنوح من قبل مصرف السلام- الجزائر تربطها علاقة عكسية مع معدلات البطالة، وهذا يعني أنه كلما زاد حجم التمويل تراجعت معدلات البطالة، ولكن ما يجب الإشارة إليه هو أن هذه العلاقة تميزت بالضعف؛ فقد حصرت بين 9.13% و31.50%.

التوصيات

استنادًا للنتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- يتطلب نجاح المصارف الخاصة في البلاد إسهامها في تعزيز التنمية الاقتصادية توفير بيئة مالية وتشريعية قوية.
- يجب على السلطات الحكومية منح ثقة أكبر للمصارف الخاصة لتزيد من نشاطها الاستثماري من جهة والعمل على زيادة التوسع في فروعها لتشمل مختلف ربوع الوطن.
- الوازع الديني الذي يفرض نفسه من عدم التعامل مع المصارف الربوية حتى وإن كان لهذه الأخيرة دور إيجابي على الاقتصاد يستدعي ضرورة فسح المجال أمام الصيرفة الإسلامية لممارسة مختلف نشاطاتها التنموية والخدماتية.

المصادر والمراجع

تم الاسترداد من www.asalamalgeria.com.

Alina POP, catalina Emilina Huidunac Petrescu. (2015). The Influence of Lending Activity on Economic Growth in Romania. Theoretical and Applied Economics, XXII(4): 229-236.

إبراهيم الطراد إسماعيل، و إسماعيل إبراهيم الطراد. (2006). إدارة العمليات المصرفية - المحلية والدولية -. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

إسماعيل شعباني. (1997). مقدمة في اقتصاد التنمية. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

إسماعيل محمد قانة. (2012). اقتصاد التنمية - نظريات، نماذج، استراتيجيات. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

التقرير السنوي لمصرف السلام - الجزائر. (2015). تم الاسترداد من www.asalamalgeria.com

التقرير السنوي لمصرف السلام - الجزائر. (2017). تم الاسترداد من www.asalamalgeria.com

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2018): 27.

- السيد متولي عبد القادر. (2010). اقتصاديات النقود والبنوك. الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع.
- القرصو وفاء. (2019). "تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة 1998-2017". مجلة الاستراتيجية والتنمية، 9(16): 300-321.
- بني هاني حسين. (2003). اقتصاديات النقود والبنوك "المبادئ والأسس". الأردن: دار الكندي.
- خالد أمين عبد الله، و إسماعيل إبراهيم الطراد. (2006). إدارة العمليات المصرفية - المحلية والدولية - . الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- سهم محمد العزاوي، و سالم سوادي حمود. (2014). "دور المصارف الحكومية والخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة". مجلة دراسات محاسبية ومالية، 9(29): 255-293.
- عبد الحميد عبد المطلب. (بلا تاريخ). البنوك الشاملة (عملياتها وإدارتها). الإسكندرية: دار الجامعة.
- عبد الغفار حنفي. (1997). إدارة المنشآت المتخصصة " إدارة البنوك". مصر: الدار الجامعية.
- علي كريم محمد كبة. (2018). "أثر المصارف المتخصصة في التمويل والاستثمار لتعزيز القدرة التنموية في العراق دراسة حالة المصرف العراقي في محافظة المثنى للمدة 2002-2016". مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، 8(03): 49-62.
- عمر محمود عكاوي. (2013). "دور السياسات الائتمانية للمصارف المتخصصة في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي". مجلة ديالي: (60). كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة ديالي. المدينة المنورة: 01-33.
- فائق شقير، عاطف الأخرس، و عبد الرحمان سالم. (2000). محاسبة البنوك. الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- محمد الصيرفي. (2007). إدارة المصارف. مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- محمود مدحت العقاد. (1980). مقدمة في التنمية والتخطيط. لبنان: دار النهضة العربية.
- مدحت القريشي. (2007). التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات". دار وائل للنشر.
- مصطفى رشدي شيحة. (1985). الاقتصاد النقدي والمصرفي. مصر: دار الجامعة للنشر.
- مصطفى رشيد شيحة. (1999). النقود والمصارف والائتمان. دار الجامعة الجديدة للنشر.